# المحاضرة العاشرة: توازن القطاع النقدي في النموذج الكلاسيكي

### 1.10. معادلة التبادل لفيشر

تسمى بطريقة المبادلات، ومفادها أن النقود تستخدم كوسيلة للتبادل وتحقق التساوي بين القيم المدفوعة والقيم المقبوضة، وهكذا يمكن استنتاج أن عملية التبادل ذات طرفين:

- ✓ **طرف نقدي**: يمثل العرض الكلي لوسائل الدفع المتاحة وهو الطلب على السلع والخدمات، ويعبر عنها بكمية النقود المدفوعة مضروبة في سرعة تداولها (دورانها).
- ✓ **طرف سلعي**: ويمثل قيمة السلع المتبادلة ويعبر عنها بكمية السلع مضروبة في أسعارها.

$$M * V = \sum P * Q$$

M: كمية النقود المتداولة بالرمز V: سرعة دورانها Q: كمية السلع P: المستوى العام للأسعار

وقد طور فيشر المعادلة وصاغها بالشكل التالي:

$$M * V = P * T$$

حيث T حجم المبادلات وهي دالة في مستوى الدخل، وأطلق عليها معادلة التوازن لسوق النقد عند فيشر.

وبما أن حجم المعاملات مرتبط بحجم الدخل الذي هو ثابت لأن الاقتصاد عند مستوى التشغيل التام فان حجم المعاملات ثابت، وبما أن سرعة دوران النقد مرتبط بعادات وتقاليد المجتمع التي هي ثابتة في الأجل القصير فان هذه السرعة ثابتة، ومنه فان أي تغير في الكتلة النقدية سواءً بالزيادة أو النقصان يؤدي إلى تغير مماثل في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه.

### 2.10. معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج)

تعتبر معادلة كامبردج للأرصدة النقدية الحقيقية أن النقود مخزن للقيمة، حيث أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بجزء من دخلهم في شكل نقود سائلة من أجل إنفاقها في المستقبل، وعليه صيغة معادلة كمبردج كما يلي:

$$Md = K * p * y \Longrightarrow \frac{Md}{p} = K * Y$$

Md: الطلب على النقود Y: الدخل الحقيقي P: المستوى العام للأسعار K: معامل السيولة

ويمكن اجراء مقارنة بين المعادلتين السابقتين (معادلة فيشر، معادلة كامبردج):

- ركزت معادلة التبادل على جانب عرض النقود في حين أن معادلة كمبردج ركزت على جانب الطلب.
- قررت معادلة التبادل وجود علاقة طردية تناسبية بين كمية النقود المعروضة وبين المستوى العام للأسعار.
- ركزت معادلة التبادل على أن النقود وسيلة للتبادل فقط بينما أضافه معادلة كمبردج على أنها مخزنا للقيمة.

– إلا أن النظريتان اتفقتا على أن المستوى العام للأسعار هو متغير تابع لكمية النقود سواء بطريقة مباشرة كما افترض فيشر أو بطريقة غير مباشرة كما في النظرية الأخرى.

### 3.10. التوازن في السوق النقدي

يتحدد التوازن في سوق النقد عند تساوي عرض النقود Ms التي تعد متغيرة خارجية مع الطلب على النقد Md التي تعد متغيرة داخلية، حيث أن النقود المعروضة لتداول تتألف من نقود قانونية ونقود الودائع، ويمكن توضيح ذلك رياضياً كما يلي:

$$Ms=Md \Longrightarrow M_0 = k * P * Y$$

$$\Longrightarrow P = \frac{M0}{K*Y}$$

ويمكن توضيح التوازن بيانياً من خلال الشكل:

**التوازن في السوق النقدي وفق النموذج الكلاسيكي**

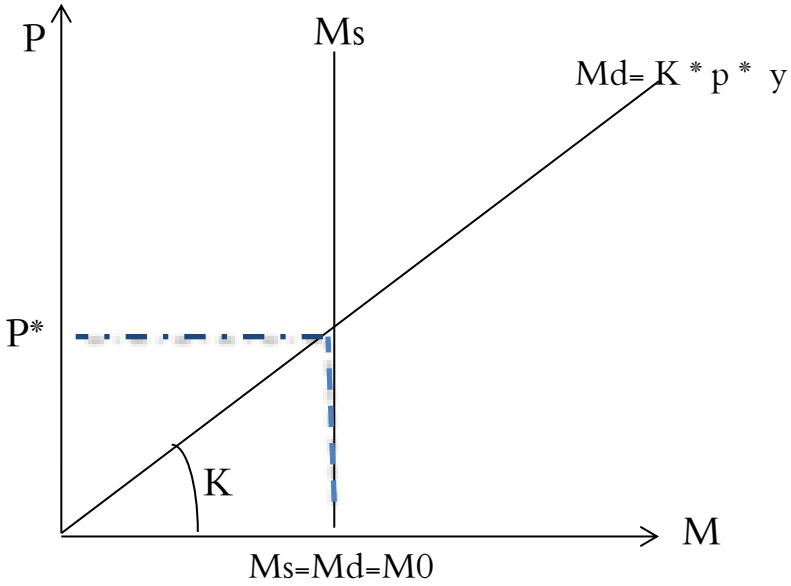


### 4.10. التوازن الكلي عند الكلاسيك

يقسم الكلاسيك التوازن الكلي الى قسمين توازن القطاع الحقيقي وتوازن القطاع النقدي، حيث لا يوجد تداخل أو ترابط بينهما لازدواجية التحليل الكلاسيكي (فصل القطاع الحقيقي عن القطاع النقدي)، ويرتكز هذا الانقسام على فرضية كون النقد حيادي لا تأثير له على النشاط الاقتصادي، لهذا نتناول في المرحلة الأولى من التوازن، التوازن في القطاع الحقيقي، وفي المرحلة الثانية نتناول التوازن الآني للقطاعين الحقيقي والنقدي.

– **المرحلة الأولى للتوازن (توازن القطاع الحقيقي)**: يمكن تحقيق التوازن في القطاع الحقيقي عند حدوث توازن الآني في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، حيث يمكن من توازن سوق العمل تحديد حجم الإنتاج

الحقيقي، ومن توازن سوق السلع والخدمات يمكن تحديد توزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك، أما العلاقات الأساسية المكونة لهذا النموذج فهي كالتالي:

- دالة الإنتاج للفترة قصيرة الأجل: $Y= f(L)$

✓ **التوازن في سوق العمل:**

- الطلب على العمل: $Ld= f(\frac{W}{P})$
- عرض العمل: $Ls= f\left(\frac{W}{P}\right)$
- شرط توازن سوق العمل: $Ld= Ls$

✓ **التوزان في سوق السلع والخدمات:**

- الاستثمار: $I = f(i)$
- الادخار: $S = f(i)$
- تعريف الاستهلاك: $C = Y-S= f(Y,i)$
- شرط التوازن في سوق السلع والخدمات: $I(i)=S(i)$

من توازن سوق العمل يمكن تحديد الأجر الحقيقي $(\frac{W0}{P})$ وحجم العمالة $(L_0)$، ونتيجة ارتباط دالة الإنتاج بحجم العمالة التوازنية $(L_0)$ يمكن تحديد مستوى الإنتاج والدخل التوازني $(Y_0)$، ومن خلال توازن سوق السلع والخدمات يمكن تحديد $(S_0)$، $(i_0)$ و$(I_0)$، وبتعويض الادخار والدخل نجد الاستهلاك، أي أنه يمكن تحديد التوازن لكل سوق بشكل مستقل، أما التوازن الكلي للقطاع الحقيقي يتحقق عندما يتوازن السوقين في آن واحد.